

الديمقراطية التشاركية كآلية أخلاقية لتسيير الجماعات المحلية

دراسة نموذج الميزانية التشاركية لتجارب عبر الدول

**Participatory democracy as an ethical mechanism for running local groups
Study the participatory budget model for cross-country experiences**

بلقاضي بلقاسم¹، دويدي خديجة هاجر^{2*}، بلقاضي طاهر لامين³

¹جامعة بومرداس (الجزائر)، b.belkacem@univ-boumerdes.dz

²جامعة بومرداس (الجزائر)، kh.douidi@univ-boumerdes.dz

³جامعة بومرداس (الجزائر)، t.belkadi@outlook.com

Belkadi Belkacem¹, Doudi Khedidja Hajar^{2*}, Belkadi Tahar Lamine³

¹ University of Boumerdes (Algria) & ² University of Boumerdes (Algria) & ³ University of Boumerdes (Algria)

تاريخ الاستلام: 2021/07/25 تاريخ القبول: 2022/04/10 تاريخ النشر: 2022/04/15

ملخص: (150-200 كلمة):

يمر العالم الاقتصادي والسياسي اليوم لتعزيز الأخلاقيات ومحاربة الفساد من خلال آليات متعددة. ويأتي أداء الجماعات المحلية في قلب الحدث، حيث هذه الأخيرة اليوم في تعزيز الديمقراطية التشاركية لقيام حكم راشد من خلال الميزانية التشاركية كإحدى الآليات التي تعمل على إدماج وإشراك المواطن في تسيير هذه الأداة المهمة وتمويلها، بحيث يساهم هذا في تدعيم وتعزيز الديمقراطية التشاركية، أين يتم ذلك من خلال مراحل مختلفة. وقد بينت هذه الورقة البحثية أهمية الميزانية التشاركية في ترسيخ مبادئ الديمقراطية التشاركية لتحقيق الحكم الراشد من خلال تبني أهم القيم الأخلاقية من مشاركة - مساءلة وتكوين ثقة لدى المواطن بالأخير.

الكلمات المتاحية: الديمقراطية التشاركية، الأخلاقيات، الميزانية التشاركية؛ الحكم الراشد، الجماعات المحلية.

Abstract: The economic and political world is going through today to promote ethics and fight corruption through multiple mechanisms. The performance of the local groups comes at the heart of the event, where the latter today is in strengthening participatory democracy for the establishment of good governance through the participatory budget as one of the mechanisms that works to integrate and involve citizens in the management and financing of this important tool, so that this contributes to the strengthening and strengthening of participatory democracy, where is that Through different stages. This research paper showed the importance of the participatory budget in establishing the principles of participatory democracy to achieve good governance by adopting the most important ethical values of participation - accountability and building the citizen's trust in the latter

Keywords: Participatory Democracy, Ethics, Participatory Budgeting, Good Governance, Local Groups.

1. مقدمة:

يهتم العالم اليوم بالعمل على تعزيز دعائم الحوكمة الرشيدة للسلطات العمومية والإدارات والجماعات المحلية، وذلك للنهوض بتنمية شاملة لجميع المجالات، وعليه فقد تطور العالم وعبر العصور ليمر بعدد من التغيرات السلطوية باتجاه ترسيخ أعمدة الديمقراطية، أين تسعى اليوم الدول والحكومات لتحقيق مقاربات أكثر شمولية من حيث تفعيل كامل الآليات التي تعمل على تحسين أداء إدارتها، لتحقيق الاستقرار والترقي في كامل المجالات الاقتصادية والاجتماعية؛ ومنه يبحث دائما في صيغ تقوم بإشراك المواطن في عملية اتخاذ القرار على المستوى الهيئات المحلية باعتبار رضاه هو محصلة نجاح العملية الإدارية للسلطات المحلية، أين تقع آثار أدائها على حياته المعيشية، ومنه قطعت العديد من الدول أشواطاً جديداً متقدمة في تبني آليات الديمقراطية الحديثة والتي سميت بالديمقراطية التشاركية، هذه الأخيرة التي جاءت كترقي للديمقراطية التمثيلية؛ وقد تولد من خلالها مفهوم "الميزانية التشاركية" كآلية لإنجاح عمل الجماعات المحلية وتحسين أدائها بعد فوز حزب العمال في دولة البرازيل عام 1989.

وعليه، نتساءل في هذه الورقة البحثية عن :

• كيف تساهم الديمقراطية التشاركية في تحقيق أخلاقيات الجماعات المحلية لتعزيز الحكم الرشيد لها من خلال الميزانية التشاركية؟

فكانت الفرضية الرئيسية هي :

• لا تساهم الديمقراطية التشاركية اعتماداً على الميزانية التشاركية في تحقيق أخلاقيات الجماعات المحلية لتعزيز الحكم الرشيد لها.

وقد جاءت الفرضيات الفرعية كما يلي :

1. لا تساهم الديمقراطية التشاركية في تحقيق أخلاقيات الجماعات المحلية لتعزيز الحكم الرشيد لها من خلال الميزانية التشاركية بدعم عنصر المشاركة؛

2. لا تساهم الديمقراطية التشاركية في تحقيق أخلاقيات الجماعات المحلية لتعزيز الحكم الرشيد لها من خلال الميزانية التشاركية بدعم عنصر المساءلة؛

3. لا تساهم الديمقراطية التشاركية في تحقيق أخلاقيات الجماعات المحلية لتعزيز الحكم الرشيد لها من خلال الميزانية التشاركية بدعم عنصر الثقة.

أهمية البحث : تنبع أهمية هذا البحث من أهمية متغيراته حالياً، حيث يعتبر تدعيم الأخلاقيات اليوم أمراً ضرورياً في كل المجالات التي تمر بمرحلة أخلاقية شاملة للممارساتها، وهو الأمر الذي يجعل من متغير البحث في "الميزانية التشاركية" عنصراً مهماً من حيث حداثة تطبيقها وانتشارها.

هيكلية البحث : تقوم هيكلية البحث على تناول العناصر التالية التالية :

❖ الجانب النظري : يتناول مفاهيم متغيرات البحث؛

❖ النتائج : بتقديم نتائج الدراسة الميدانية؛

❖ المناقشة والتحليل : أين يتم مناقشة النتائج وتحليلها.

ونخلص في الأخير إلى خاتمة وبعض التوصيات.

2. المنهج (مناهج) الدراسة:

اعتمدنا في هذا البحث المنهج التحليلي الوصفي، وذلك من خلال قراءة في الأدبيات النظرية والميدانية لمتغيرات البحث والنظر في تطبيقها ميدانيا.

3. الجانب النظري :

3.1. السياق المفاهيمي :

3.1.1. تعريف الجماعات المحلية: تتمثل الجماعات المحلية في كل من البلدية والولاية(السلوس، بريار و تمار 2012، 36) ، والبلدية هي الجماعة القاعدية حسب المادة 15 من الدستور الجزائري (1996) (عزوز 2018، 90)، حيث تعرف الجماعات المحلية بأنها وحدات إدارية محلية تتكون من مجالس منتخبة، لها استقلالية مالية وإدارية عن السلطة المركزية، لتتمكن من تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها مع بقاء حق المراقبة للسلطة المركزية (بن طيبة و خروي 2016، 77)، وتعرف أيضا بأنها منطقة جغرافية، أين يقسم إقليم الدولة إلى وحدات جغرافية تتمتع بالشخصية المعنوية وتضم مجموعة سكانية معينة، وتنتخب من يقوم بتسيير شؤونها المحلية في شكل مجلس منتخب، ولهذه الاعتبارات تعددت تسمياتها، فسميت باللامركزية الإقليمية نسبة إلى الأقاليم الجغرافية التي تعمل فيها (فديمة 2012، 120)، وقد سميت بالإدارة المحلية لتمييزها عن الإدارة المركزية ولأن نشاطها محلي وليس وطني، وقد سميت بالجماعات المحلية للدلالة على نفس الفكرة، وسميت بالحكم المحلي لتمتعها باستقلال واسع عن الحكومة المركزية غير أنها لا تتمتع باختصاصات تشريعية وقضائية، وسميت كذلك بالمجالس المحلية المنتخبة لكونها تنتخب من جهازها التمثيلي من قبل المواطنين بالمنطقة التابعة لها (فديمة 2012، 120).

3.1.2. تعريف الأخلاق والأخلاقيات : يجب تعريف والتفريق بين كل من الأخلاق والأخلاقيات، حيث تعرف الأخلاقيات بأنها خيار حياة، وتتفاعل مع بيئة الفرد والمجتمع (Madoz 2007، 11) ؛ فوفقا ل P. Ricoeur (1988) فإنه من الضروري أن تحفظ كلمة "أخلاقيات" لكل المسائل التي تسبق إدخال فكرة قانون الأخلاق، وأن يشار بالأخلاق لكل ما يتعلق بالأوامر والإلزامية (Isaac et Mercier 3، 2000)، ويضيف بأن : الأخلاقيات تقول بـ "أنا" في حين الأخلاق تقول بـ "نحن" (Paimbault 5، 2012)، إذ تُدخل الأخلاقيات بعدا إضافيا : حيث تفرض إعطاء مكانة للفرد، معترفا به كقادر على تقييم أفعاله ومصالحه الخاصة (Mercier 1998، 2)، في سياق معين.

3.1.3. تعريف الحكم الراشد : يعرف الحكم الراشد بأنه : الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحررياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا، وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب ؛ وهو أيضا ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم ؛ كما يعرف بأنه التقاليد والمؤسسات

التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، وهذا التعريف يشمل حسب البنك الدولي على : عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم ؛ قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية ؛ احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها (بودلال 2012، 82).

3.1.4. تعريف الديمقراطية التشاركية : وفي إطار تعريف الديمقراطية التشاركية يأتي عدد من التعاريف نذكر من بينها ما يلي (سويقات 2017، 244) :

❖ هي شكل أو صورة جديدة للديمقراطية، تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بهم ؛

❖ هي أن يكون للمواطنين دور ورأي في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، أين يقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التنظيم وحرية التعبير وأيضا على قدرات المشاركة البناءة ؛

❖ وهي مساهمة ومشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤونهم العامة.

3.1.5. تعريف الميزانية التشاركية : تعد الميزانية أهم أداة سياسية حكومية يمكن من خلالها ترجمة السياسات العامة الوطنية إلى نتائج ملموسة، فبساطة الميزانية هي خطة الإنفاق الحكومية التي يتم فيها تخصيص الإيرادات المتوقعة لمجالات الإنفاق المحددة لفترة زمنية معينة (إنزرن 2019، 434)، وحسب تقرير الأمم المتحدة (2008) تعتبر الميزانية التشاركية "عمليات مبتكرة في صنع القرار، حيث يشارك المواطنون مباشرة في سياسة القرار واتخاذها، وتعقد اللقاءات على مدى السنة لمنح المواطنين الفرصة لتخصيص الموارد، وتحديد أولويات السياسات الاجتماعية ورصد الإنفاق العام، فيتم تصميم هذه البرامج بإدماج المواطنين في عملية صنع السياسات وتشجيع الإصلاح الإداري، وكذا توزيع الموارد العامة على الأحياء ذات الدخل المنخفض، وإعطاء الفاعلين السياسيين المستبعدين تقليديا الفرصة لاتخاذ قرارات السياسة العامة" (حناش و كبيش 2019، 175).

3.2. السياق التاريخي :

3.2.1. نشأة مفهوم الديمقراطية التشاركية : باعتبار الإنسان كائنا اجتماعيا، حيث يهدف الإنسان في إطار الجماعة لتلبية مصالحه الخاصة، التي كثيرا ما ينتج عنها تحقيق بعض مصالح الجماعة، غير أن ذلك يصبح غير كاف، من حيث أن هناك مصالح للجماعة لا تتحقق من خلال مصالح خاصة للفرد – ولكن من تضافر جهود كل أفرادها، ما يطرح إشكالية السلطة الحاكمة (التي تقوم على تحقيق الأمن والنظام العام والمصالح المشتركة) في الجماعة في أن تكون وسيلة بناءة وليست وسيلة قهر للجماعة، أين يتوجب أن تكون السلطة نابعة من الأفراد هادفة لخير الجماعة وتعمل على تحقيق رضا الأفراد، ؛ فعبء التاريخ نجد أن البشرية قد انتقلت من الأنظمة الملكية الوراثية أو الثيوقراطية أو الأولغارشية أو الدكتاتورية إلى أنظمة أكثر تمثيلا للمواطنين في مستوى سلطات الدولة، فكان ظهور الديمقراطية التمثيلية أولا في البلدان الغربية منذ القرن 19، وذلك لبروز طبقة متوسطة برجوازية قوية بفضل التجارة وقيام الثورة الصناعية، والتي نادى بحرية سياسية واقتصادية أكثر تسمح لها

بالمشاركة الفعلية في إدارة شؤون المجتمع لضمان مصالحها، وبعد سقوط جدار برلين عام 1989 وانحيار المعسكر الشرقي، وعولمة النظام الليبرالي، انتشر النظام التمثيلي على الطريقة الغربية في أوروبا الشرقية وكثير من بلدان العالم الثالث على أنقاض الديمقراطيات الشعبية والأنظمة الأحادية والدكتاتوريات ضمن خصوصيات محلية، فتجارب الحكم المختلفة التي مرت بها المجتمعات بينت في تاريخنا المعاصر بأن البلدان التي انتهجت الأنظمة الديمقراطية هي التي حققت التقدم لشعوبها والازدهار، والمقصود بالديمقراطية هي حكم الشعب إما مباشرة أو بواسطة من ينوب عنه ضمن جو من الحرية ؛ وقد تبين لاحقا أن الديمقراطية التمثيلية غير كافية بشكل دقيق، باعتماد السلطة في بلورة الإدارة العامة في قالب قابل للتنفيذ - على خبراء في المجال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي أو غيره من المجالات، أين لا تستطيع السلطة إدراك المتطلبات الاجتماعية والتحولت الحاصلة في المجتمع في الزمن المطلوب دائما وبالقدر المرغوب، بذلك ظهرت ردود أفعال في شكل اضطرابات، ما وجه النظر لطرائق جديدة مقترحة هي : إشراك المواطنين في الإدلاء بتصوراتهم حول القضايا، وهو ما يأخذنا إلى مفهوم الديمقراطية التشاركية أو التساهمية ؛ والذي نجحت فيه الكثير من البلدان مثل البرازيل ؛ الولايات المتحدة الأمريكية ؛ ألمانيا ؛ فرنسا ؛ البلدان الاسكندنافية ؛ كما أن الجزائر قد حاضت مثل هذه التجربة في العشريتين الماضية من خلال طرح بعض البرامج الوطنية الهامة مثل الميثاق الوطني للمناقشة الشعبية والإثراء، إلا أنها لم تتوسع بعد ذلك إلى مجالات ومستويات الأخرى (القانون 2012، 101 - 104)، حيث تنص الفقرة الأخيرة من المادة 15 للدستور الجزائري لسنة 1996 المعدل والمتمم والتي جاء فيها ما يلي : تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلي " (كمال 2019، 77).

3.2.2. نشأة مفهوم الميزانية التشاركية : ظهرت الميزانية التشاركية كممارسة جديدة، وشكل من أشكال المشاركة المجتمعية لمعالجة أوجه القصور في الديمقراطية بصيغتها التمثيلية، أين يعود ظهور الميزانية التشاركية تاريخيا لظهور مطالب الحركات الاجتماعية في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين (إنزارن 2019، 434)، ففي عام 1989، في بورتو أليغري بالبرازيل، فاز حزب العمال التقدمي بالانتخابات المحلية بفضل حملة تستند إلى المشاركة المدنية والديمقراطية التشاركية، وقد تم وضع ميزانية تشاركية بحيث يمكن للمواطنين غير المنتخبين المساعدة في اتخاذ قرار بشأن تخصيص الأموال العامة - وهي فكرة مبتكرة تماما في ذلك الوقت، مكنت هذه الميزانية التشاركية المواطنين من المشاركة في القرارات المحلية، والمشاركة في بناء سياسات المدينة، وممارسة حق التدقيق في القرارات المتخذة، وصادقت البلدية على الميزانيات التي تم التصويت عليها، ومتابعة المشاريع بالتعاون مع المواطنين، حيث بدت في البداية وكأنها تجربة اجتماعية سياسية صغيرة الحجم تحولت إلى نجاح هائل، حيث ارتفع عدد المشاركين في بورتو أليغري بعد عشر سنوات من إنطلاقه إلى أربعة أضعاف، في أعقاب تجربة بورتو أليغري، انتشرت مشاريع الميزانية التشاركية في جميع أنحاء البلاد، في عام 2008، وكان هناك أكثر من 200 ميزانية تشاركية، و 41% من جميع المدن التي يزيد عدد سكانها عن 100000 نسمة لديها ميزانية واحدة، في عام 2010، كان لدى 900 مدينة من بين 16000 مدينة برازيلية ميزانية مشاركة (Citizenlab 2019، 4)، غير أن انتشار الميزانيات التشاركية في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة يشوبه "غموض كبير" من حيث

أما عبارة عن إبداعي للنماذج والأدوات المختلفة المكيفة مع المواقف المحلية للتمكن من متابعة الأهداف المختلفة (Sintomer, Herzberg et Allegretti 2014, 11).

3.3. السياق العلائقي : نقوم هنا بشرح كيفية تفاعل متغيرات الدراسة فيما بينها وتمثيل نموذج

خاص بها كما يلي :

3.3.1. خصائص نظام التسيير التقليدي للجماعات المحلية: لقد تميز النظام التقليدي الذي ساد

بلدان العالم تقريبا بعدد من الخصائص، يلاحظ على طابعها أمرين :

– **النظام التaylorي** : وذلك بهيمنة هذا النظام على أسلوب النظام التقليدي، بالاعتماد على التخصيص والتقسيم الحاد للوظائف التي تكمل طبيعيا السلطة المركزية، كما أن هذا النظام يتسم بالأهمية الكبيرة التي أولاهما لسن القواعد والإجراءات، وضبط العمل، مع إهمال عوامل الاتصال والتغذية الرجعية والمشاركة، والتي تتعلق بجانب إشراك الموظف في القرارات الخاصة بعمله وسيرها، وهو ما يعني غياب الجانب الأخلاقي بالاهتمام بانشغالات الموظفين الذين يمثلون جزءا من هذا النظام، الأمر الذي جعل هذا الأخير يتصف بالجمود وعدم التكيف ؛ إذ تؤدي المشاركة إلى إحداث ثقة المواطنين بالإدارة، فما هو سائد حاليا أن الإدارة التي لا تشرك مواطنيها في المسائل التي تهمهم، وبالتالي في اتخاذ القرار، وتستبعد حتما تحقيق رغباتهم وهو ما يؤدي إلى فقدان ثقة المواطنين بالإدارة العمومية، فتعتبر مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم العام حق شرعي.

– **غياب الأخلاقيات** : وهو ما يمثل مظاهر النظام التقليدي في الدول النامية، حيث تزايدت فيه النزعة الذاتية والاهتمام المتزايد بالمصلحة الخاصة على حساب الفائدة العامة، وأصبح غياب الأخلاقيات سواء في السياسات أو تعاملات الموظفين يمثل ظاهرة خطيرة ارتقت إلى ما يسمى بـ "الفساد"، وبفعل دور المحاكاة والقدوة اليومية للموظفين برؤسائهم، أنتج الفساد فسادا آخر كرد فعل. فعادة ما تشير أخلاقيات المشرفين إلى تطلعات سامية، حول ما ينبغي أن يكون عليه الرؤساء من الناحية الأخلاقية (بنجم، 2006) ، فعلى المشرف أن يبرز كقدوة لكي يكون جديرا بمكانته، ويتحرى أن يكون فاضلا في كل الظروف، وبمواجهة الوضعيات المحلية أو الدولية خاصة، حيث يتطلب منه ذلك أن يوفق بين القواعد "العالمية" وأن يتكيف مع الظروف (الاحتراز، الفطنة... إلخ). إذ يمثل القادة "مرجعا" و"مرآة" لسلوكات مشجعة، أو العكس بالنسبة لمؤوسيتهم، حيث أن المشرفين هم المسؤولون الأوائل عن تعريف المؤوسين بمعايير الأخلاقيات، باتصالهم غير الرسمي أو الرسمي من خلال سلوكياتهم الخاصة وقراراتهم واستراتيجياتهم المنفذة، ما يعطي توجهها بمنح ثقة تجاه مشرفيهم عندما يحسون مناخا أخلاقيا إيجابيا، أين يتصرف المشرفون والإدارة العليا أخلاقيا بالإحسان والوفاء بوعودهم كـ "نموذج للأخلاقيات" (Chouaib et Zaddem 2012, 58) . بذلك فإنه بغياب هذه الأخيرة قد طال الفساد العديد من القطاعات، ولم ينحصر في قطاعات الإدارة العمومية ولكنه خلف عدوى وآفات في جميع الميادين : السياسية، الاجتماعية والاقتصادية... إلخ، وأصبح النظام يدور في حلقة مفرغة متكررة، أين أصبحت مسألة الإصلاحات أمرا غاية في التعقيد.

3.3.2. تموقع الأخلاقيات من تسيير الإدارة العمومية : باعتبار الأخلاقيات كمنهجية تفكير بالتركيز على

قيم وقواعد الأخلاق لتمييز السلوك الأفضل من الناحية الأخلاقية، فإن هذا الأمر يدعو للنظر في صورة الإدارة

العمومية لدى المواطن والموظف في الدول النامية بالخصوص، إذ قد شوهت هذه الصورة بسبب خصائص هذا النظام ؛ حيث تمثلت انعكاسات إخفاق الإدارة العمومية في أداء وظائفها على النحو المطلوب إلى تشويه صورة الإدارة العمومية واعتبارها مرتع للفساد والعبث بالمال العام بغياب تام للمحاسبة والمعاقبة، أين تفشت البيروقراطية في أفضع أشكالها بعدم الاكتراث لحاجيات واحتياجات المواطن، فصارت إدارة صماء بعيدة عن هموم ومشاكل المواطن، وإدارة بكماء تجذب لغة الصمت الرهيب ولا ترد على الانتقادات في ظل غياب إستراتيجية تواصلية ؛ وترى بعض الكتابات أن الإدارة هي إحدى آليات القهر والإكراه والتفضيل غير المباشر لنخبة معينة (العكاري 2007، 126-127). وكل هذه العوامل أدت إلى كسر وقطع العلاقة بين الموظف والمواطن وبين إدارتهما. حيث يمكن لعدد كبير من المسائل الأخلاقية أن تطرح في تنفيذ الأساليب التسييرية للبحث عن الأداء المتميز، إذ يمكن أن تتولد الانحرافات الممكنة من خلال قائمة طويلة مبنية على أساس أزمة في الأخلاقيات مثل : تضارب المصالح، عدم احترام مبدأ الحياد، مشكلة العدالة والمساواة في معالجة تقييمات الأداء الفردية، إساءة استخدام السلطة، تشويه المعلومات، احترام التكامل الخلقى، الفيزيائي والنفسي للعوامل والمستفيدين من الخدمة العمومية وربطها بهدف الأداء (Bartoli 2011, 634). وفي علاقة المؤسسة العمومية بالأطراف المتعاملة معها تنشأ علاقة ثنائية، يتم تعريف العلاقات فيها من خلال علاقة المواطنين بالمؤسسة بعقود قانونية أو بروابط دون عقد مكتوب، والتي يجب أن تكون مبنية على الثقة المتبادلة، حيث أن الثقة هي القيمة الرئيسية للأخلاقيات، ونظرا لإمكانية عدم اكتمال أو عدم وجود عقد قانوني، فإن العقد النفسي يحدد شكلا آخر من أشكال الارتباط بين المؤسسة والأطراف المتعاملة معها، يحدد التوقعات المتبادلة من الأطراف المتعاملة مع المؤسسة العمومية (De Bry 2005, 6)، فكسر العقد النفسي يؤدي إلى زوال الثقة سواء من جانب الموظف أو المواطن تجاه إدارته وبالتالي مصداقيتها. وقد اعتبرت النظريات الاجتماعية منذ أمد طويل الثقة كعنصر أساسي لقيام التبادلات (Jedidi et Khelif 2011, 6).

3.3.3. الحكم الراشد كتوجه أخلاقي لأنظمة التسيير العمومي: يعتمد بناء مفهوم الحكم الراشد على تأسيسه من خلال القيم الأخلاقية. حيث تتجسد فلسفته من خلال : التركيز على الإنسان بضمان تنمية بشرية تحسن من مستواه المعيشي ؛ الإنصاف والعدالة ؛ وذلك بإنصاف الأجيال المستقبلية والحفاظ عن البيئة لأجلها وإنصاف الأجيال الحالية بوصولهم للموارد والخبرات بشكل متساو ؛ المسؤولية الفردية والجماعية ؛ والمشاركة في اتخاذ القرار من حيث إدماج مفهوم الديمقراطية التشاركية (الجميل 2008، 3)، بذلك فالحكم الراشد يعبر عن مشاركة الأفراد والجماعات في المجتمع مع الحكومة المركزية والجماعات المحلية في الأنشطة والصلاحيات المختلفة، بحيث إذا ما اجتمعت بشكل صحيح اقترن اجتماعها ووجودها مع ممارسات السلطة باحترام لحقوق وكرامة الإنسان، وتغليب مصلحة المجتمع العامة على المصلحة الخاصة، وبدل هذا المفهوم على ممارسات تلك السلطات بأمانة ومسؤولية ذاتية سليمة وفطرية وبنزاهة أمام الحق العام، وبما يعرف أصحاب هذه الممارسة بكثير من المواصفات التي يمكن اختصارها بقاعدة الولاء، فقد تطورت سبل تحسين إدارة الحكم بتوسيع فرص وخيارات أكثر أمام أفراد المجتمع لتمكينهم من المشاركة بالتنمية وتوسيع دائرة المشاركة بإدارة الحكم (الشهوان 2008، 50)، وهو الأمر الذي يطرح فكرة مفهوم الديمقراطية التشاركية.

3.3.4. الديمقراطية التشاركية كأسلوب للحكم الراشد: تعتبر الديمقراطية التشاركية نموذجاً سياسياً وأسلوباً للحكم الرشيد لكل دولة أو مدينة (والكاربي 2004، 31)، حيث تعتبر الديمقراطية التشاركية ديمقراطية مباشرة، تستهدف تعزيز دور المواطن الذي لا يجب أن يقف دوره عند حدود التصويت والترشيح واللجوء إلى المجالس المنتخبة محلياً ووطنياً، أي أن تتحول حقوق المواطن من حقوق موسمية تبدأ من كل استحقاق انتخابي وتنتهي بانتهائه، إلى حقوق دائمة ومستمرة ومباشرة تمارس بشكل يومي وعن قرب، فالدولة وحدها لا تصنع التقدم دون المواطن (رحماني و عزوزي 2018، 227)، ويتم تطبيق هذه الديمقراطية من خلال آليات متعددة من بينها "الميزانية التشاركية".

4. النتائج:

نعرض هنا عدداً من العناصر التي يركز عليها تنفيذ الميزانية التشاركية وكيفية إنجازها بالاعتماد على عدد من التجارب الدولية في كل مرحلة من مراحلها كما يلي :

نعرض هنا عدداً من العناصر التي يركز عليها تنفيذ الميزانية التشاركية وكيفية إنجازها بالاعتماد على عدد من التجارب الدولية في كل مرحلة من مراحلها كما يلي :

4.1. المبادئ الأساسية لتنفيذ الميزانية التشاركية : يعد نظام الميزانية التشاركية في التجربة البرازيلية لمدينة "بورتو اليجري" نموذجاً فريداً من نوعه في العالم، فهو يقوم على أساس التمييز الإيجابي للمناطق الأكثر فقراً وتمهيشاً من سكان المدينة، بإعادة توزيع الموارد والخدمات العامة لصالحهم، فحين تنفيذ الميزانية التشاركية يتوجب الالتزام بالمبادئ الأساسية لها، وتحويلها إذا ما دعت الضرورة إلى وسائل تطبيقية بما يعكس حاجة البيئة المحلية، وهنا على سبيل المثال توجد ثماني من المبادئ الإرشادية الخاصة بقانون إعداد الميزانيات التشاركية في "البيرو" والمتثلة فيما يلي : المشاركة ؛ الشفافية ؛ المساواة ؛ التسامح ؛ الكفاءة والفعالية ؛ العدل ؛ التنافسية ؛ واحترام الاتفاقيات (والكاربي 2004، 31) (UN-HABITAT و 2008، 8).

4.2. مراحل تنفيذ الميزانية التشاركية : يتم تنفيذ الميزانية التشاركية على عدة مراحل هي كالاتي (حارسي 2017، 24 – 33) :

4.2.1. المرحلة 1 : إطلاق عملية الميزانية التشاركية: يتطلب إطلاق عملية الميزانية التشاركية توفر عدد من الشروط، حيث يجب أولاً أن تكون هناك إرادة سياسية واضحة داخل مجلس الجماعة تتعلق بمدى ضرورة هذه الميزانية، بعد ذلك يجب أن يشكل المجلس "فريقاً للميزانية التشاركية" داخل الجماعة والذي سيسهر على إنجازها، وأخيراً يتعين إخبار السكان وأن يكونوا مستعدين للمشاركة، وهو ما سيتم شرحه بالتفصيل كما سيأتي :

❖ **الالتزام الرسمي للجماعة :** ترجع المبادرة بشأن الميزانية التشاركية إلى رئيس مجلس الجماعة الذي يقرر بعد استشارة المجلس تنفيذ عمليات الميزانية التشاركية، ويطلق المجلس هذه العمليات مع التزامه رسمياً بإخضاع نسبة من ميزانية التجهيز لمشاركة المواطنين ؛ فعلى سبيل المثال خصصت جماعة منزل "بورقبيبة" (تونس) 100.000 دينار تونسي (ما يمثل 2 % من ميزانية التجهيز) من أجل تجميل المدينة، كما خصصت بلدية "توزر" (تونس) 550.000 دينار تونسي (ما يمثل 12 % من ميزانية التجهيز) لإصلاح الأرصفة والطرق ؛

❖ **تكوين فريق الميزانية التشاركية :** يعين مجلس الجماعة فريقاً للميزانية التشاركية يتكون من المنتخبين، أطر وموظفي الجماعة لتتبع حسن سير العملية، ويشكل هذا الفريق "النقطة الثابتة المؤسساتية للميزانية التشاركية داخل الجهاز الإداري"، ويمكن أن تضم مختلف اللجان (لجنة الميزانية، لجنة العمل الاجتماعي أو كل هيئات دائمة أو موضوعاتية... إلخ)، وعند إطلاق العمليات، فإن الوظيفة الأساسية لفريق الميزانية التشاركية يكمن في وضع هندسة سريان كل هذه العمليات، والتي يتعين المصادقة عليها من قبل مجلس الجماعة المحلية، والقيام بعد ذلك بحملة إخبارية حول المنهجية المعتمدة، ومن أجل الوصول إلى أكبر قسم من الجمهور يستحسن تنويع وسائل التواصل (الاجتماعات العمومية في الأحياء، الصحافة المحلية، الإذاعة، تعليق الإعلانات، الكتيبات، الموقع الإلكتروني للجماعة، سيارات مجهزة بأبواق، إلخ) مع السهر على إشراك المسؤولين عن مصلحة التواصل، إن وجدت ؛

❖ **إخبار المواطنين والمواطنات :** تقوم الجماعة المحلية بدعوة المواطنين والمواطنات إلى اجتماع عمومي إخباري، يتم خلاله تقديم المنهجية التشاركية ومشروع الجماعة، والجدول الزمني للميزانية التشاركية ومراحلها، وينبغي أن يعد فريق الميزانية التشاركية للجماعة المحلية وسيلة تواصلية من أجل وضع كل المعلومات الأساسية المتعلقة بميزانية الجماعة المحلية رهن إشارة الجمهور : موارد الجماعة المحلية ؛ تقديم ميزانية التجهيز وميزانية التسيير ؛ الشراكات الجارية ؛ الاستثمارات العمومية ؛ توجهات الميزانية ؛ الديون إلخ.

ويجب عند كل دورة أو لقاء عمومي أن تسهر الجماعة المحلية على وضع لوائح للمشاركين والمشاركات تسمح بجمع المعلومات الخاصة بهم من أجل إخبارهم طيلة العملية وتسيير دعوتهم .

4.2.2. المرحلة 2: تحديد كفاءات المشاركة: يكمن أحد شروط نجاح الميزانية التشاركية في وضع "قواعد اللعبة" بشكل توافقي، والتي تحدد سير هذه الميزانية من خلال وصف مفصل لكل مرحلة ؛ وتعتبر هذه الخطوة أساسية قصد التكيف مع السياق المحلي وضمان حسن سير دورة الميزانية التشاركية، وعليه فإنه يوصى بعدم وضع هذه الوثيقة (اتفاقية الميزانية التشاركية، دليل العمل) بشكل أحادي، كما أنه من المهم أن تتحدد "قواعد اللعبة" بصورة مشتركة بين الإدارة والسكان، ولهذه المنهجية مزايا متعددة، وهو ما سيتم التطرق إليه بشكل مفصل كآتي :

❖ **تكيف الميزانية التشاركية مع واقع الجماعة :** من أجل نجاح الميزانية التشاركية، من المهم الأحد بعين الاعتبار الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماعة عند تحديد "قواعد اللعبة"، حيث أن إشراك السكان في وضع دورة الميزانية التشاركية يجعل مجلس الجماعة المحلية يستفيد من خبرتهم كمرافقين، أين تسمح الميزانية التشاركية بتحديد كفاءات المشاركة الخاصة بكل جماعة لا سيما :

- مستويات المشاركة (الأحياء، المقاطعات، الدواوير، إلخ) ؛
- مراحل العملية ؛
- مسؤوليات كل واحد من الفاعلين ؛
- الآليات التشاركية ؛
- كفاءات تقديم واختيار وتنفيذ وإنجاز المشاريع (التصويت، المناقشة) ؛

- تكوين لجنة الميزانية التشاركية.

❖ **تملك العملية :** إن تحديد قواعد الميزانية التشاركية بطريقة تشاورية يسمح بإشراك السكان منذ إطلاق العملية، وبذلك فهو ييسر انخراطهم فيها وتملكهم لها طيلة مدة مراحل هذه الميزانية، وتتم هذه المقاربة على ثلاثة مراحل هي :

- إصدار نسخة أولية لقواعد الميزانية التشاركية من طرف الجماعة ؛

- تعديل هذه النسخة من قبل ممثلي المواطنين والمواطنات ؛

- مناقشة نقط الخلاف والتوصل إلى تفاهم والمصادقة على الوثيقة في صيغتها النهائية.

❖ **تطوير الميزانية التشاركية :** تسمح نهاية دورة الميزانية التشاركية بتحديد نقط القوة ونقاط الضعف المتعلقة بالعملية، وقد يكون من المناسب لمراجعة "قواعد اللعبة" قبل الشروع في إطلاق دورة جديدة لضمان تطورها ودعمومتها.

4.2.3. المنتديات المواطنة: بعد تحديد قواعد اللعبة، تبدأ الميزانية التشاركية في الواقع مع المنتديات المواطنة أو ما يسمى بـ منتديات التشخيص التشاركي، وهي لحظة حاسمة في سيرورة العملية لأنه يمكن لكل المواطنين والمواطنات أن يعبروا فيها عن رأيهم أو تقديم مطالبهم، وعليه تجري المنتديات المواطنة على كل مستوى تشاركي أساسي (الدواوير، الأحياء، المقاطعات، المدن العتيقة... إلخ) كما تحددها قواعد اللعبة، ويمكن أن تجتمع في فضاء تضعه الجماعة في متناول العملية (قاعة اجتماعات المجلس، أو في مكان عمومي (مدرسة، ساحة عمومية، منتزه...))، حيث يتم في هذه المرحلة الانتقال من العمل الأولي (تشخيص الوضعية الراهنة) إلى الاختيارات السياسية للتنمية التي سيقوم بها المنتخبون (التخطيط)، ويتم تجميع وتركيب جميع المطالب في هذه المنتديات لاقتراح الحلول، بطريقة تشاركية وتمثيلية للسكان، وتكون عمل هذه المنتديات كما يلي :

❖ **الإخبار :** يقدم فريق الميزانية التشاركية للجماعة للمشاركين في جلسة عمومية أولى مسلسل هذه الميزانية، ورهاناته السياسية وجدولته الزمنية، ويمكن للفريق أن يعيد عرض المعلومات المتعلقة بميزانية الجماعة والذي تم تقديمها عند إطلاق العملية (المرحلة 1) لأنه إذا كانت الحملة التواصلية فعالة، فإن الجمهور الذي سيحضر المنتديات سيكون أكثر عددا ؛ ومن جهة أخرى، سيكون من المفيد تكرار هذه المعلومات التي غالبا ما تكون جديدة بالنسبة للمواطنين ؛ ومن أجل تيسير تملك العملية، وتجنب الشكوك حول أي استغلال للموقف، يفضل ألا يكون مجلس الجماعة المحلية وفريق الميزانية التشاركية ممثلين في المراحل الموالية للمنتديات المواطنة ؛

❖ **الاستشارة :** تسمح المنتديات بإيصال اهتمامات واحتياجات وأفكار المشاركين من المواطنين إلى الجماعة المحلية في إطار ورشات للنقاش والتفكير ؛ ويمكن للميسرين أو الخبراء المحايدين الذين تكلفهم الجماعة المحلية، مصاحبة بعض المشاركين في إعداد وصياغة الاقتراحات، ولإنجاز هذا التمرين المهم على أحسن وجه، يوصى بالإطلاع على المقاربات الاستشارية التشاركية التي يتضمنها دليل المقاربات التشاركية، فهناك عدة مناهج مقترحة لتدبير الجلسات العمومية للنقاش، والتي سيكون من المفيد تطبيقها من أجل إنجاح هذه المرحلة الهامة ؛

❖ **القرار :** تقدم في مرحلة تالية كل الاقتراحات المعبر عنها في جلسة عامة، يختلف عدد الاقتراحات بحسب عدد المشاركين، وقد يصل إلى المئات ؛ لذلك من الأفضل أن يتم في إطار قواعد تنظيمية، أين يتوجب

تحديد عدد المشاريع التي يمكن لكل حي أن يقترحها، وبعد ذلك يختار المشاركون اقتراحات المشاريع التي تبدو لهم ملائمة أكثر في إطار جلسة لتحديد الأولويات طبقا لما تقرره قواعد اللعبة، وذلك بشأن ما يلي : العدد الأقصى للاقتراحات التي يمكن قبولها برسم كل منتدى (مثال: 5 اقتراحات لكل منتدى إذا كانت الميزانية التشاركية تهم عدة أحياء أو مقاطعات أو دواوير؛ 20 اقتراحا إذا كانت هذه الميزانية تهم نفوذا ترابيا واحدا) الاتفاق بين المشاركين أو التصويت في غياب التوافق ؛

❖ **انتخاب مندوبي الأحياء** : تنتهي المنتديات المواطنة بانتخاب أو تعيين مندوب أو عدة مندوبين للحي، والذين يمثلون السكان لدى الجماعة المحلية خلال المراحل المقبلة للعملية، ويكلفون خصوصا بما يلي : تقديم اقتراحات المشاريع لمجلس الجماعة المحلية ؛ المشاركة في اختيار المشاريع ذات الأولوية ؛ المشاركة في متابعة تنفيذ المشاريع وتقييم العملية برمتها ؛ إخبار السكان عند مختلف مراحل العملية.

الشكل رقم (1) : منتدى الأفكار في مدينة غرنوبل سنة 2018



المصدر: (A. d. Grenoble 2019b, 2)

4.2.4. تكوين لجنة الميزانية التشاركية: إن تكوين الجهاز الذي يقوم باختيار المشاريع (لجنة

الميزانية التشاركية) يكون محددًا سلفًا في "قواعد اللعبة": ويتعلق تكوينها بالعناصر التالية :

❖ **يضم هذا الجهاز على الأقل** : مندوبو الأحياء ؛ فريق الميزانية التشاركية للجماعة المحلية ؛ المصالح التقنية والمالية للجماعة المحلية؛ الهيئات الدائمة : مجلس الشباب، هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع ؛ فاعلين آخرين (الجمعيات، الخبراء، المواطنون والمواطنات، إلخ) ؛

❖ **تقييم واختيار الاقتراحات** : في هذه المرحلة يتم إبعاد اقتراحات المشاريع التي لا تدخل في إطار الميزانية التشاركية، وتحديد المشاريع التي سيتم عرضها على التصويت، وبعد تقديم اقتراحات المشاريع من طرف مندوبي الأحياء، تقوم لجنة الميزانية التشاركية بتقييم كل الاقتراحات المنبثقة عن المنتديات المواطنة وتعمل على اختيار المشاريع ذات الأولوية، ويمكن إنجاز اختيار أولي على أساس بعض المعايير ب : احترام مجالات اختصاصات الجماعة ؛ تكلفة المشروع (التي يجب ألا تتعدى المبلغ المخصص من طرف الجماعة المحلية) ؛ مدة الإنجاز (التي تساوي دورة الميزانية التشاركية، حتى تظهر نتائج ملموسة ابتداء من الدورة الأولى)، ويمكن أن توضع لائحة نهائية للمشاريع بناء على معايير أخرى مكملة ؛ المناطق أو الساكنة التي تحظى بالأولوية ؛ تحقيق الاستمرارية مع برنامج عمل الجماعة المحلية ؛

❖ **إنجاز بطاقات للمشاريع وميزنتها** : بعد مرحلة اختيار المشاريع ذات الأولوية من طرف لجنة الميزانية التشاركية، يتعين إنجاز بطاقات وصفية لكل مشروع من طرف المصالح المختصة للجماعة المحلية، بناء

على تقييم تقني ومالي، حيث توفر هذه البطاقات معلومات مفصلة حول آجال التنفيذ، والمسؤولين عنه، والشركاء، وتكلفة كل مشروع ؛ بعد ذلك، يمكن للجنة الميزانية التشاركية أن تدرس كل المشاريع على حدى للنظر في إمكانية تقليص التكلفة أو الرفع من المبلغ المخصص للمشروع، عبر وسائل مختلفة للمساهمة فيه : شركاء الجماعة (المصالح اللامركزية، التعاون الدولي...) ؛ المساهمة المادية للجمعيات ؛ تطوع السكان ؛ شركاء آخرون، فمثلا في مدينة كوينكا (الإكوادور)، تمثل مساهمة السكان باليد العاملة والعتاد والتجهيزات ضعف قيمة المشاريع الممولة بواسطة الميزانية التشاركية.

4.2.5. التصويت على المشاريع: تعرض اللائحة النهائية للمشاريع التي تم وضعها على تصويت المواطنين والمواطنين حسب كفاءات تحددها "قواعد اللعبة"، يتم إدراج المشروع أو المشاريع التي وقع الاختيار عليها نهائيا ضمن ميزانية الجماعة المحلية برسم السنة المالية الموالية، وهكذا يسمح تصويت المشاركين بالمساهمة الملموسة في تدبير الشؤون الجماعية، ويمكن للجماعة المحلية خلال هذه المرحلة أن تستعمل لوائح المشاركين التي سبق وضعها من أجل إخبارهم بكل الوسائل المناسبة (الهاتف، البريد الإلكتروني، الرسائل النصية...) باليوم والساعة والمكان الذي سيجرى فيه التصويت (الشكل (2))، فمثلا بمدينة "العرائش" بالمغرب وفي جوان 2015، صوت أكثر من 500 شخصا على 6 مشاريع تتعلق بإعادة الاعتبار للمدينة العتيقة.

الشكل رقم (2) : التصويت على المشاريع في مدينة تورنتو (كندا) 2015



المصدر : the City of Toronto, 2019.

4.2.6. التصويت على الميزانية : يصادق مجلس الجماعة المحلية على الميزانية، ويدرج فيها المشاريع التي تم اختيارها والتي ستنجز في السنة الموالية، وباحترام لالتزامه المتعلق العملية التشاركية، وعليه فإن مجلس الجماعة المحلية يقوى بثقة السكان ؛

4.2.7. إنجاز الأشغال والتقييم : إن إنجاز الأشغال هو التجسيد الفعلي لدورة للميزانية التشاركية وخاتمة لها، وهي أيضا مرحلة حاسمة لكونها تسمح للسكان بقياس أثر مشاركتهم وتشجعهم على تجديد انخراطهم الشخصي، فتكون من خلال ما يلي :

- ❖ **إطلاق وإنجاز الأشغال** : تختلف كفاءات إنجاز الأشغال بحسب مبلغ المشروع، وطبيعته وأهميته، حيث تبرم صفقات عمومية عند الاقتضاء، ثم تبدأ الأشغال، وفي بعض الحالات، يمكن إشراك السكان في إنجاز الأشغال، من خلال المساهمة باليد العاملة، أو بموارد مادية ؛
- ❖ **المشاركة في تتبع الأشغال** : يمكن للجنة الميزانية التشاركية، التي قد يصاحبها بعض المواطنين والمواطنين، أن يتأكدوا من مطابقة الأشغال للمشاريع المقترحة ومن احترام آجال التنفيذ ؛
- ❖ **الشفافية والإخبار عن النتائج** : إن مشاركة المواطنين والمواطنات في مختلف المراحل تضمن شفافية العمليات، حيث يقوم مجلس الجماعة المحلية بالتواصل حول مجموع العمليات المالية التي تم الالتزام بها في إطار الميزانية التشاركية، وإنجاز الأشغال بصفة خاصة.

4.3. التجارب الدولية الناجحة : نذكر هنا عددا من التجارب الناجحة فيما يخص الميزانية التشاركية عبر دول العالم، كما يلي :

4.3.1. مدينة غرونوبل (فرنسا) : شارك سكان غرونوبل لإعداد الميزانية التشاركية لسنة 2019 في مجالات متعددة المتمثلة في: الاقتصاد، تطوير الفضاء، الشباب والطفولة التضامن، الطبيعة في المدينة، الراحة والاسترخاء، الثقافة، الحركية، الرياضة، بين الأجيال التراث ؛ حيث ولدوا أفكارا كثيرة هي الأقرب إلى احتياجاتهم ورغباتهم من أجل العيش الأفضل في مدينتهم، أين سمح للسكان الأكثر من 16 سنة أيا كانت جنسيتهم في المشاركة فيها، وقد تم تخصيص 800000 يورو لهذا الجزء من ميزانية الاستثمار التي يحددها السكان مباشرة ؛ فقد كان هناك 620 فكرة منذ عام 2015 مقترحة وفازت لحد نهاية 2018 ما قدره 38 فكرة (A. Grenoble 2019a، 1)، وقد أطلقت مدينة غرونوبل في جانفي 2020 طبعتها السادسة من الميزانية التشاركية (v. d. Grenoble 2020). ومن ضمن المشاريع التي تم تحقيقها على سبيل الذكر لا الحصر : * في مجال الاسترخاء - الطبعة 2016 - بميزانية 25000 يورو - المشروع "لسته عشر كراسي ثابتة في شوارع المشاة" (الشكل (3))، منذ جانفي 2018، تم تثبيت حوالي عشرين كرسي ثابت في شوارع المشاة في غرونوبل تقع في الظل، للسماح للمشاة بالجلوس لبعض الوقت، وسط المدينة ليس مجرد مكان مرور ولكن جعله أكثر ملاءمة للاسترخاء، وهناك اليوم اثنين أو ثلاثة من المجموعات في شوارع Saint-Jacque و Sault و Félix Poulat وفي ساحات Claveyson و Saint-André.

الشكل رقم (3) : تثبيت كراسي في شوارع المشاة لمدينة غرونوبل (الميزانية التشاركية 2016)



المصدر : Ville de Grenoble، 2016.

4.3.2. مدينة سيول (كوريا الجنوبية) : تنفق سيول كل عام 50 مليار وون كوري (= 39 مليون يورو) للمشاريع الخاصة بالميزانيات التشاركية، وحشدت في عام 2017 المدينة 117000 مواطن من خلال نظام التصويت عبر الإنترنت، حيث كان التركيز على حي في تدهور في منطقة "Mapo"، وقد تحقق المشروع بجزء من المشاركة من قبل المواطنين وتم توزيع التمويل على المؤسسات والسكان ؛ وكانت النتائج كالتالي : تغييرات التخطيط الحضري للقيام به تقليل الانحرافات ؛ إنشاء مركز للجماعات المدنية ؛ انخفاض القضايا الأمنية ؛ أصبحت المدينة تمثل حالة مدرسة للتقنية المدنية وينصح بها كمثال للإدارات في العالم كله.

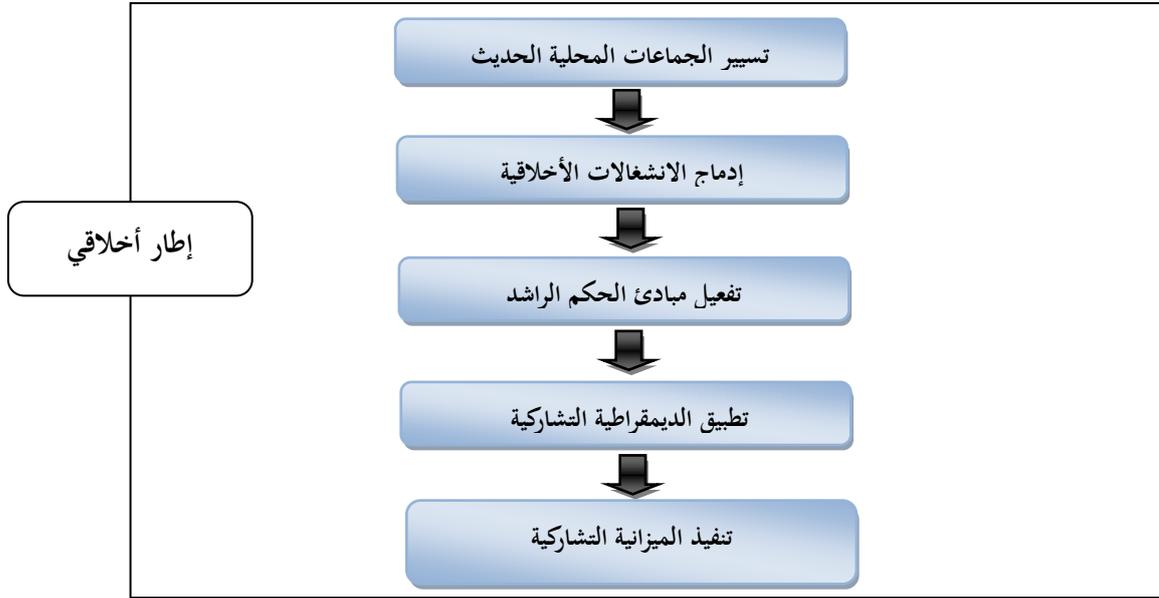
4.3.3. مدينة تورنتو (كندا) : تعتبر الميزانية التشاركية في تورنتو الكندية نوعاً من العملية التشاركية، حيث يقترح سكان المدينة ويصوتون على مشاريع الاستثمار المجتمعي، الممولة من خلال جزء محدد مسبقاً من ميزانية البلدية ؛ وقد قامت تورنتو بتجربة الموازنة التشاركية في ثلاث مناطق في تورونتو : Rustic أو Oakridge أو Ward 33، حيث دعا قائد الميزانية التشاركية السكان لاقتراح المشاريع والتصويت عليها لتحسين أحيائهم، أين يمكن لأي شخص يبلغ من العمر 14 عاماً أو أكثر يعيش في هذه المناطق (حتى لو لم يكونوا مواطنين كنديين أو مسجلين في انتخابات المدينة أو المقاطعة أو الفيدرالية) - التصويت لصالح ما يصل إلى ثلاثة مشاريع في الاقتراع ؛ وقد وافق مجلس المدينة مسبقاً على ما يصل إلى 150.000 دولار لكل منطقة تجريبية في عام 2015، و250.000 دولار سنوياً لكل منطقة في عامي 2016 و2017 ؛ حيث أدلى ما يقرب من 1700 من السكان بأصواتهم واختاروا 37 مشروعاً بقيمة إجمالية تبلغ 1.870.000 دولار (the City of 2019) ؛ أين تبادل المقيمون الأفكار في الاجتماعات المحلية، وعبر الإنترنت وفي الأحداث المجتمعية، ثم تم مراجعة أهلية الأفكار بحجى يجب: أن تقع على الممتلكات المملوكة للمدينة ؛ أن يكون المشروع رأسمالي ؛ تقع في واحدة من المناطق التجريبية، وبعد أن حدد موظفو المدينة أي الأفكار مؤهلة للتمويل المحتمل، اختار السكان في كل منطقة تجريبية ما يصل إلى 10 أفكار لاقتراع الميزانية التشاركية الخاصة بهم ؛ وتم التصويت على أكثر ثلاث مشاريع يريدونها، بعدها تم خصم تكلفة المشروع الأول من الأموال المتاحة، ثم اختيار المشروع التالي الأكثر شعبية الذي يمكن تمويله بالأموال المتبقية، وتبقى المشاريع التي لم يتم اختيارها ليتم إعادة النظر فيها مستقبلاً (مثل الحدائق العامة للغابات والترفيه أو خدمات النقل...)(the City of 2019) .

5. المناقشة:

بعد إثبات العلاقة بين متغيرات الدراسة : إدارة محلية – أخلاقيات – حكم راشد – ديمقراطية تشاركية ؛ تتبعنا من الجانب الميداني دراسة عمليات الميزانية التشاركية وما إن كانت تعمل في نفس سياق هذه السيرورة من ترابط هذه المتغيرات ؛ وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الميزانية التشاركية أحد أهم الآليات الحديثة لتجسيد المقاربة التشاركية في صنع القرارات والسياسات العامة، وذلك من خلال أداة عملية هي الميزانية العامة للدولة سواء على المستوى الوطني أو المحلي، إذ أثبتت التجارب أثر هذه الأداة الإيجابي على سكان المدن، وحقق نجاحاً في العديد من الدول في إشراك الأفراد لنهوض بالسياسات وتعزيز الحكم الراشد للإدارات والجماعات المحلية بعد الانتقال من مفهوم الديمقراطية التمثيلية للديمقراطية التشاركية، وإضفاء الشفافية والمساءلة في الحكم، وتعزيز مشاركة المواطن المباشرة من جهة وتحقيق التنمية الشاملة من جهة أخرى.

وعليه، وكحصيلة مما سبق نقتح هنا نموذج تفاعل متغيرات الدراسة كما يلي :

الشكل رقم (4) : نموذج لتسيير الجماعات المحلية في إطار أخلاقي من خلال الميزانية التشاركية



المصدر : من إعداد الباحثين

حيث العلاقة بين هذه المتغيرات هو اعتماد كل مفهوم على آخر، لدعمه وتعزيزه، بإتباع اتجاه من الأعلى إلى الأسفل.

فباعتبار الميزانية التشاركية كوسيلة للديمقراطية التشاركية لتحقيق حكم راشد من خلال التزام القيم الأخلاقية، فإننا نجد أن الميزانية التشاركية من خلال تنفيذها في التجارب الدولية بما تمر به من مراحل تنفيذية - تدعم عددا من المسائل التي ستساهم في تحقيق الرضا لدى المواطن من خلال :

- دعم عنصر المشاركة في كل مرحلة من مراحل إعدادها ووضع المواطن في قلب الحدث وتسيير الميزانية التشاركية نحو النجاح وتحمله مسؤولية ترقية المكان من خلال المشاريع المقترحة والتي تم التصويت عليها كما لاحظنا في مدينة غرونوبل سيول وترونتو أين ساهم الأفراد في دعم الميزانية التشاركية بالإنشاء من حيث اقتراح الافكار والانجاز من خلال المساهمة في تمويل مشاريعها ؛ وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية الفرعية الأولى القائلة ب : لا تساهم الديمقراطية التشاركية في تحقيق أخلاقيات الجماعات المحلية لتعزيز الحكم الرشيد لها من خلال الميزانية التشاركية بدعم عنصر المشاركة ؛ وقبول دعم الميزانية التشاركية لعنصر التشارك كما تنص عليه تسميتها بالتشاركية ؛

- تعمل عملية المشاركة في كل مراحل الميزانية على هدم عنصر الشك الذي يتكون لدى المواطن حينما يهتمش في عمليات تطوير محيطه، حيث تعمل الميزانية التشاركية على تحسين شفافية الإدارة العمومية بوضع عمليات مشروع الميزانية التشاركية بين أيدي المواطنين ؛ وهو الأمر الذي سيسجع هؤلاء المواطنين على المشاركة في اتخاذ القرار بشأن تخصيص ومراقبة المال العام الذي ينظر إليه المواطن على أنه مالك له، وتسييره بشكل يسمح له من الاستفادة منه هو حق من حقوقه، كما أن كل آليات تطبيق وتنفيذ الميزانية التشاركية

يسمح للمواطن بالمساءلة المسؤولين لأن كل الأرقام في متناوله ويمكنه تتبعها من البداية إلى النهاية ؛ وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية الفرعية الثانية القائلة ب : لا تساهم الديمقراطية التشاركية في تحقيق أخلاقيات الجماعات المحلية لتعزيز الحكم الراشد لها من خلال الميزانية التشاركية بدعم عنصر المساءلة ؛ وقبول دعم الميزانية التشاركية لعنصر المساءلة ؛

- ومنه، فإن مشاركة المواطن وإمكانته لمساءلة المسؤولين يضيفي عامل الأمان لديه، بل يتعداه إلى دعم هذه السلطات أيضا واعتباره إياها كيان مساند لمصلحته الخاصة والمصلحة العامة، وبالتالي زيادة روح المواطنة والانتماء للوطن والبلد، مما يكون روح وطنية عالية تعمل على رقي البلد ؛ ومن جهة أخرى يمكن أن يشارك المواطنون أيضا بتمويل مشاريع الميزانية التشاركية ولا يعتمدون فقط على موارد الدولة، كما أنه يمكن أن نستفيد من الخبرات الموجودة لدى المواطنين ذوي الكفاءات الإبداعية، وهذا كله يكون حصيلة استرجاع الثقة لدى المواطن في حكومته وبنائها لدى الشباب، ومنه يتم رفض الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة القائلة ب : لا تساهم الديمقراطية التشاركية في تحقيق أخلاقيات الجماعات المحلية لتعزيز الحكم الراشد لها من خلال الميزانية التشاركية بدعم عنصر الثقة ؛ ويتم قبول دعم الميزانية التشاركية لعنصر الثقة. وفي الأخير، يسمح كل ما سبق ذكره بخلق ثقافة جماعية تدعم وحدة المجتمع والنهوض به لأن الفرد كإنسان ينظر دائما في رفاهه الخاص وكذا رفاه واستدامة الحياة لأبنائه من الجيل المستقبلي ؛ وهذا ما تعمل على تحقيقه الميزانية التشاركية ؛ ومنه يمكن رفض الفرضية الصفرية الرئيسية القائلة ب : لا تساهم الديمقراطية التشاركية في تحقيق أخلاقيات الجماعات المحلية لتعزيز الحكم الراشد لها من خلال الميزانية التشاركية ؛ وقبول مساهمة الديمقراطية التشاركية في تحقيق أخلاقيات الجماعات المحلية لتعزيز الحكم الراشد لها من خلال الميزانية التشاركية.

6. الخاتمة:

تتوجه حكومات الدول اليوم نحو الرقي بمستوى الإنسانية من خلال احترام المواطن والعمل على خدمته بالطريقة الأمثل من خلال تحسين أداء إداراتها المحلية التي تعتبر الهيئات الأكثر قربا من المواطن ؛ وعليه وبعد فترات من الزمن سادت فيها أنواع الحكومات من ديكتاتورية وديمقراطية، يتجه العالم اليوم نحو إدماج وتبني مبادئ الديمقراطية التشاركية، فبعد غياب للأخلاقيات تعاني الكثير من الجماعات المحلية من صورة سيئة لدى مواطنها، ومنه تم الاحتكام إلى تثبيت حكم رشيد يعمل على تبني القيم الأخلاقية باحترام المواطن وتحقيق الخدمات التي هو بحاجة لها من خلال تبين آليات تأتي من خلال الديمقراطية التشاركية والتي على رأسها الميزانية التشاركية، هذه الأخيرة التي أثبتت نجاعتها حسب العديد من التجارب في الكثير من الدول بانتشارها المتزايد بعد انطلاقتها الأولى من مدينة بورتو أليغري البرازيلية بنهاية الثمانينات لتصبح اليوم منتشرة على نطاق واسع، ويبين اعدادها وتنفيذها مدى قيام الميزانية التشاركية على ارساء عامل المشاركة، ومن ثم المساءلة لتتولد الثقة لدى المواطن وتسترجع بذلك الحكومات باداراتها المحلية صورتها بالوقوف على المهام المنوطة بها ؛ وهو ما توصلت إليه نتائج هذه الدراسة.

التوصيات :

- ضرورة الالتفات لهذه الأداة المهمة لتحقيق نجاحات تخص المواطن والحكومات على حد سواء ؛

- اهتمام الجزائر بتفعيل هذه الأداة خاصة أنه منصوص على مبادئها في الدستور الجزائري بتحقيق الديمقراطية التشاركية ؛

- العمل على تسليط الضوء وتكوين متدربين في هذه الأداة للنهوض بالرفاه البشري بالجزائر.

- قائمة المراجع :

المراجع العربية :

1. إنزرن، عادل. 2019. "الميزانية التشاركية كآلية لتكريس مشاركة المواطن في صنع السياسات العامة"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 1، المجلد 6، جامعة الحاج لخضر، باتنة.
2. برنامج إدارة المناطق الحضرية في بلدان أمريكا اللاتينية والكاريب. 2004. "72 سؤالاً متكرراً عن الموازنات بالمشاركة وإجاباته"، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، نيروبي.
3. بن طيبة، مهدية. وخروبي، سفيان. 2016. "دور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية - دراسة حالة لبلدية العفرون "البليدة""، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، العدد الأول، المركز الجامعي إيليزي، إيليزي.
4. بودلال، علي. 2012. "الجماعات المحلية بين الاكراهات البنوية وشروط التنمية المستدامة"، مجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد الثاني، المجلد الثاني، جامعة عبد القادر بلقايد، تلمسان.
5. الجميلي، سامي حميد عباس. 2008. "الحكم الراشد ودورة في حماية البيئة"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 2، المجلد 2، جامعة الأنبار، الأنبار.
6. حارسي، عبد الله. 2017. "الحكامة التشاركية المحلية : القرار المشترك نموذج آلية الميزانية التشاركية"، التعاون البلدي حكامه محلية وتشاركية بالمغرب العربي، الرباط.
7. حناش، يمينة. وكيش، عبد الكريم. 2019. "دور المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية "الميزانية التشاركية كآلية""، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2، المجلد 11، جامعة زيان عاشور، الجلفة.
8. رحمان، جهاد. وعزوزي، بن عزوز. 2018. "الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية المنتخبة بالجزائر واقع وآفاق"، مجلة العلوم القانونية والعلوم الاجتماعية، العدد 1، المجلد 3، جامعة زيان عاشور، الجلفة.
9. سويقات، الأمين. 2017. "دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية : دراسة حالي الجزائر والمغرب"، دفا تر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
10. الشهبان، نوفل قاسم علي. 2008. "مقومات الحكم الراشد في استدامة التنمية العربية"، مجلة دراسات اقليمية، العدد 10، جامعة الموصل، الموصل.
11. عزوز، سكيبة. 2018. "الشباب ضرورة للديمقراطية التشاركية"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، العدد 2، المجلد 55، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.

12. العكاري، عبد الرزاق. 2007، "مفارقات إصلاح الإدارة العمومية بالمغرب"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج.
13. فيدمة، عبد الحق. 2012. "ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول، المجلد 1، جامعة بليدة 2، البليدة.
14. كمال، محمد الأمين. 2019. "الحكامة التشاركية العمرانية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد 02 (عدد خاص)، المجلد 10، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية.
15. لسوس، مبارك. وبربار، نور الدين. وتمار، أمين. 2012. "التحفيزات الجبائية وإشكالية تمويل الجماعات المحلية بالجزائر"، مجلة دراسات جبائية، العدد 01، جامعة البليدة 2، البليدة.
16. مخبر القانون المجتمع والسلطة. 2012. مجلة القانون، المجتمع والسلطة، عدد خاص أشغال الملتقى الوطني حول موضوع مؤشرات الحكم الراشد وتطبيقاتها، 07/06 أبريل 2011، جامعة السانبا، وهران.
17. نجم، نجم. عبود. 2006. "أخلاقيات الإدارة ومسؤوليات الأعمال في شركات الأعمال"، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان.

المراجع باللغة الأجنبية :

18. Autorité de Grenoble, 2019a, «5e édition du Budget participatif Appel à idées.» Service presse, Grenoble.
19. Autorité de Grenoble, 2019b, «Forum des idées du Budget participatif : les 30 projets sélectionnés.» Service presse.
20. Bartoli, Annie. « Vers un management public éthique et performant .» Revue française d'administration publique (Ecole nationale d'administration), n° 140 (2011): 634.
21. Chouaib, Afef, et Férid Zaddem. «« Le climat éthique au travail : pour promouvoir des relations interpersonnelles de confiance .» Revue Interdisciplinaire sur le Management et l'Humanisme (Ethique et Organisation), n° 1 (2012): 58.
22. De Bry, Françoise. «L'éthique, cœur du management»» revue Ethique & Entreprise, Qualithique, différents articles, n° 167 (2005): 6.
23. Isaac, Henri, et Samuel Mercier. «"Ethique ou déontologie : quelles différences pour quelles conséquences managériales ? L'analyse comparative de 30 codes d'éthique et de déontologie »», « Persp.» -IXIEME conférence internationale de mangement strategique « Perspectives en mangement stratégique »,. Montpellier: AIMS, 2000. 3.
24. Jedidi, Ali, et Wafa Khlif. «Confiance et coopération entre le contrôleur de gestion et les managers: une relation réciproque.» Comptabilités, économie et société, 2011: 6.
25. Madoz, Jean-Pierre. 100 questions pour comprendre et agir – Éthique professionnelle. AFNOR Editions, 2007.
26. Mercier, Samuel. «La formalisation de l'éthique : un outil stratégique pertinent pour l'entreprise.» Actes du 9ème Congrès de l'Association Francophone de Gestion des Ressources Humaines (AGRH), 1998: 2.
27. Paimbault, Pascale. «Ethique des Relations Professionnelles: raisons d'être et mise en place.» Journée Internationale du Marketing Santé, Ethics/ international society of health care ethics and compliance professionals (L'EDHEC Business School, l'IAE,HEC Montréal), 2012: 5.

28. Sintomer, Yves, Carsten Herzberg, et Giovanni Allegretti. «« Les budgets participatifs dans le monde »» Une étude transnationale, Dialog Globa (ENGAGEMENT GLOBAL gGmbH - Service pour les initiatives de développement et Service pour les Communes du Monde), n° 25 (2014): 11.

29. UN-HABITAT, et ENDA TM. «Le Budget Participatif en Afrique Guide pour la formation en pays francophones.» Programme des Nations Unies pour les Etablissements Humains et Environnement et Développement du Tiers-Monde ENDA Ecopop (ENDA TM/Ecopop), 2008: 8.

المراجع الالكترونية باللغة الأجنبية :

30. Citizenlab. «" Introduction au Budget Participatif "» citizenlab et KPMG, Un guide pour les villes et municipalités qui souhaitent impliquer les citoyens dans les décisions budgétaires. 2019. <https://www.citizenlab.co/ebooks-fr/le-guide-du-bud>.

31. Ville de Grenoble, 2016. « Chaises dans nos rues piétonnes », budget participative 7e edition, <https://www.grenoble.fr/projet/185/1135-chaises-dans-nos-rues-pietonnes.htm>

32. Ville de Grenoble, 2020, « Budget participatif : édition 2020 », <https://www.grenoble.fr/1877-edition-2020.htm>

33. the City of Toronto, 2019. "Toronto's Participatory Budgeting Pilot Evaluation », report for action, <https://www.toronto.ca/community-people/get-involved/participatory-budgeting/participatory-budgeting-toronto/>.